



توقعات بفشل الاجتماع المقرر لاحتواء أزمة العراق وسوريا

تركيا/ 14 أكتوبر/ رويترز: في الوقت الذي أبدت فيه صحف تركية تشاؤمها من نجاح الاجتماع الرباعي المقرر عقده بالعاصمة التركية أنقرة لاحتواء الأزمة العراقية السورية، حدد برلماني عراقي أربعة شروط لإعادة العلاقات بين دمشق وبغداد إلى وضعها الطبيعي قبل تبادل سحب السفراء بين البلدين بعد تفجيرات الأربعة الدامي الأخيرة. ونقلت الصحف التركية عن علي الديباغ المتحدث باسم الحكومة العراقية تأكيده أن المحادثات التي تمت خلال الأيام الماضية بين الدبلوماسيين والخبراء الأمنيين السوريين والعراقيين، فشلت في المصالحة بين الدولتين، بسبب اتهام بغداد لدمشق بياوء العناصر الإرهابية التي شاركت

في تفجيرات الأربعة الدامي. واستبعد الديباغ أن يعقد اجتماع الخبراء والدبلوماسيين ثانية، مؤكداً إمكانية إلغاء الاجتماع الرباعي المفترض عقده في اسطنبول بمشاركة وزراء خارجية العراق هوشيار زيباري، وسوريا وليد المعلم، وتركيا أحمد داوود أوغلو، والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى الذي أعلن قبل ساعات أنه سيتوجه إلى أنقرة للمشاركة في الاجتماع. من جانبه أكد سامي العسكري عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي أن العراق تطلب سوريا بتحقيق أربعة شروط ستكون حاضرة في أية مباحثات أمنية أو سياسية، تتمثل بإغلاق معسكرات تدريب المسلحين ومنع تسلل الإرهابيين

وتسليم المتورطين بتفجيرات الأربعة والتعهد بعدم دعم أية جهات وجماعات تمارس العنف ضد العراقيين وأن بغداد قدمت لدمشق أربعة مطالب أساسية لتطبيع العلاقات بين الجانبين. وقال العسكري «إن إبعاد الـ 179 مطلوباً من الأراضي السورية سيمنح خطوة جيدة تعني تخليها عنهم وبقاتهم مطاردين من قبل الإنتربول وسيسهل ذلك بحل الأزمة»، إلا أنه استدرك قائلًا إن «المشكلة تكمن في أن الجانب السوري يعتبر هؤلاء معارضين سياسيين وينكر تورطهم بالإرهاب، رغم الأدلة التي تقدم إليه، كما أن إيقاف النشاط الإرهابي لا يقتصر على هؤلاء، وإنما هناك مجاميع تنظيم القاعدة تأتي عبر الحدود».

وأشار إلى أن «سوريا ليست بحاجة إلى قرار أممي وبها حاجة إلى قرار سياسي لإيقاف دعم الإرهاب في العراق تحت أية ذريعة وتسليم من تورط بعمل إرهابي بشكل مباشر مع خروج الآخرين من سوريا أو إيقاف نشاطهم».

وهدد العسكري بـ «إيقاف التعاون التجاري بين بغداد ودمشق في حال لم تلبي المطالب العراقية»، بالإضافة إلى تعثر أو توقف المشاريع المتفق عليها، منها القناة الجافة التي تربط الخليج العربي بالبحر المتوسط وحقل غاز عكار الذي كان من المفترض أن يستفيد منه السوريون وخط «بانياس» لتصدير النفط.

واشنطن تتراجع عن الدرع الصاروخية

براغ-وارسو/ 14 أكتوبر/ رويترز: أعلن رئيس الوزراء التشيكي يان فيشر يوم أمس، أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أبلغه في مكالمة هاتفية أن الحكومة الأمريكية عدلت عن مشروع نصب الدرع المضادة للصواريخ في أوروبا. وأوضح فيشر «لقد اتصل بي الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعد منتصف الليل ليبلغني بأن حكومته عدلت عن مشروعها وهو نصب قاعدة رادار على الأراضي التشيكية»، مضيفاً أن «الجمهورية التشيكية أخذت علماً بهذا القرار».

وعلى صعيد متصل اعتبر الكساندر زيغلو وهو مسئول مكتب الأمن القومي التابع للرئاسة البولندية أن تخلي الولايات المتحدة عن مشروع الدرع المضادة للصواريخ إخفاقاً سياسياً لإدارة باراك أوباما في أوروبا الوسطى. وقال زيغلو عبر قناة «تي في ون 24»، «إن تأكيد ذلك سيكون إخفاقاً

للمخطط الأمريكي البعيد الأمد لهذه المنطقة من أوروبا». وقال إن مشروع الدرع المضادة للصواريخ لم يكن له أهداف عسكرية فحسب، بل كان له بعد «سياسي واستراتيجي» في أوروبا الوسطى أيضاً.

وكانت وارسو وواشنطن توصلتا إلى اتفاق في العام 2008 يقضي بنشر عشرة قاذفات صواريخ اعتراضية للصواريخ العابرة للقارات في بولندا، بالإضافة إلى رادار فائق التطور في تشيكيا، وذلك بحلول العام 2013. ويقضي الاتفاق أيضاً بوضع بطارية صواريخ أرض-جو من طراز «باتريوت» في بولندا، مما أثار حفيظة روسيا، فيما يشار إلى أن كلا من بولندا وتشيكيا تحررتا من الهممة السوفيتية في العام 1989، وانضمنا إلى حلف شمال الأطلسي بعد عشر سنوات.

باراك: إيران لا تمثل تهديدا لوجود بلادنا

القدس/ 14 أكتوبر / رويترز: نقل عن وزير الدفاع الإسرائيلي يهودا باراك قوله يوم أمس أنه لا يعتبر إيران مصدر تهديد لوجود بلاده وهي وجهة النظر التي تحيد فيما يبدو عن التصريحات الإسرائيلية في الماضي القريب.

ونقلت صحيفة إسرائيلية عن باراك رئيس حزب العمل اليساري الوسطي قوله «إيران لا تمثل تهديدا لوجود إسرائيل».

وفي رد على سؤال بشأن برنامج طهران النووي قال باراك في مقابلة مع الصحيفة «لست من الذين يعتقدون أن إيران تشكل قضية وجود لإسرائيل».

وكانت إسرائيل قد قالت انها تعتبر أن البرنامج النووي الإيراني يهدف إلى إنتاج أسلحة نووية يمكن أن تعرض وجودها للخطر.

وأضاف باراك «إسرائيل قوية ولا أرى أي أحد يستطيع أن يمثل تهديدا لوجودها» لكنه استطراد قائلًا أنه يعتبر إيران تحديا للعالم بأسره.

وكان زعماء إسرائيليون قد قالوا مرارا انهم يعتبرون تطور البرنامج النووي الإيراني تهديدا وأشاروا إلى نداءات الرئيس محمود احمدي بنجاد بمحو إسرائيل من على الخريطة ودعمه الجماعات التي تسعى لتدمير إسرائيل. وتصر إيران على برنامجها النووي لا يهدف إلا لتوليد الطاقة.

وسعت دول غربية إلى تشديد العقوبات على

أميركا تنفق 75 مليارا على المخابرات

واشنطن/ 14 أكتوبر/ رويترز: كشف أكبر مسؤول أميركي في الاستخبارات أن الولايات المتحدة أنفقت في العام الماضي 75 مليار دولار لتغطية نفقات عملياتها الاستخباراتية حول العالم والتي يضطلع بها 200 ألف عميل.

وأماط مدير الاستخبارات الوطنية دينيس بلير اللثام عن تلك الأرقام عندما كان يستعرض في مؤتمر صحفي الثلاثاء إستراتيجيته الوطنية الخاصة بالاستخبارات على مدى السنوات الأربع القادمة.

وقال بلير إن الإستراتيجية تولي أهمية خاصة بالاستخبارات المضادة وأمن الفضاء الإلكتروني.

وحاولت الحكومات الأميركية لسنوات إبقاء نفقات إدارة أجهزة الاستخبارات التابعة لها طلي الكتمان بحجة أن الكشف عنها يفيد أعداء البلاد بطريقة أو بأخرى.

واضطرت إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش تحت ضغط الكونغرس والقضايا القانونية المرفوعة ضدها قبل عامين إلى القول إن تكاليف الأنشطة الاستخباراتية خلال العام المالي 2007 بلغت 43.5 مليار دولار. وبلغت هذه التكلفة 47.5 مليار دولار في العام 2008. وفي كلا العامين حافظت الأرقام الخاصة بتكاليف عمليات الاستخبارات العسكرية على سريتها.

ومع ذلك، أكد بلير أن الإستراتيجية الجديدة -التي تعد الأولى التي توضع في عهد الرئيس باراك أوباما- لا تفرق بين أنشطة الاستخبارات الوطنية والعسكرية، واصفا إياها بأنها برنامج عمل في غاية الأهمية للإشراق على جهود 200 ألف عميل.

تقرير مصير المتهمين بتفجيرات 11 سبتمبر خلال شهرين

واشنطن/ 14 أكتوبر/ رويترز: أعلنت وزارة العدل الأمريكية يوم أمس أن إدارة الرئيس باراك أوباما ستعلن خلال «الستين يوما المقبلة» ما إذا كان الرجال الخمسة المتهمين بتنظيم اعتداءات 11 سبتمبر سيحاكمون أمام محكمة حق عام أو أمام محكمة عسكرية استثنائية.

وحددت وزارة العدل هذا التاريخ في إطار رد على الطلب الذي رفعه أحد المتهمين الخمسة وهو رمزي بن الشيبه أمام محكمة الاستئناف في واشنطن لوقف جميع الإجراءات القضائية المعتمدة في جوانتانامو. وكانت إدارة أوباما أعربت عن نيتها إعادة تشكيل محاكم استثنائية لمحاكمة بعض المشتبه بهم بالإرهاب والمسجونين في جوانتانامو، لكنها لم تقل أبدا ما إذا كان المتهمون بتنفيذ اعتداءات 11 سبتمبر سيحالون إلى هذه المحاكم.

وعمل الكونغرس خلال الصيف على مشروع قانون لتعديل أسس اللجان العسكرية التي شكلت في عهد الرئيس جورج بوش وتعرضت كثيرا للانتقاد بسبب القليل من الحقوق التي تمنحها لفرق الدفاع.

ويتهم خمسة معتقلين حاليا في جوانتانامو بتنظيم اعتداءات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة التي أسفرت عن سقوط حوالي ثلاثة آلاف قتيل. ومن بين المعتقلين خالد شيخ محمد الذي يعتبر الرأس المدبر للاعتداءات.

إعلان